كركوك بعد ٢٠٠٣

السيد تحسين كاهيا، عضو مجلس كركوك

تمهيد

مدينة كركوك ذات الطابع والتنوع القومي والعرقي والطائفي، من كبرى مدن شمال العراق وذات أهمية استراتيجية وموقع جغرافي متميز كونها الرابط وحلقة الوصل بين المدن ذات الغالبية الكردية في الشمال والغالبية العربية في الوسط والجنوب، وتحظى بالاهتمامات الدولية والإقليمية إضافة إلى الاهتمام الوطني والمحلي، وقد شهدت هذه المدينة الغنية بالنفط تغييرا ديموغرافيا إبان العهود السابقة التي تتالت على الحكم في العراق، واتخذت إجراءات قاسية لإقصاء طوائف وشرائح وتفضيل الأخرى وممارسة سياسة التمييز العنصري والطائفي فيها، وكانت قمة تلك السياسات الظالمة في عهد نظام صدام الذي غير طبيعة كركوك الجغرافية والعرقية وحتى الإدارية وكشواهد على ذلك نذكر ما يلي:-

أ. استقطاع الاقضية والنواحي من كركوك والحاقها بمحافظات أخرى.
ب. استخدام سياسة الاقصاء للكرد والتركمان واستقدام عوائل من الوسط والجنوب وترغيبهم وتشجيعهم على التوجه والسكن في مدينة كركوك، واخلاء سكان المناطق التركمانية والكردية قسرا من مناطق تواجدهم بدواعي تنفيذ سياسة التعريب.
ت. اقصاء الكفاءات من التكنوقراط من القوميات غير العربية من مسؤولياتهم ومناصبهم الادارية وتحريمهم من الترقي للمناصب العليا وعدم تعيينهم في دوائر الدولة بسبب الانتماء القومي والطائفي، ووصلت عملية الاقصاء تلك اقصاها الى تحريم ومنع ذوي المعارضين للنظام من امتيازاتهم وحقوقهم التعليمية والوظيفية والعلمية.

ونتيجة هذه السياسات الخاطئة للنظام السابق سواء كان على مستوى العراق او على مستوى كركوك وتعامله غير الصحيح مع الوضع الدولي والاقليمي وقيامه بحروب ضد دول الجوار وانتهاكه سيادة الدول المجاورة والتدخل في شؤونهم وبالتالي اصبح النظام عنصرا مهددا لأمن واستقرار المنطقة تعرض مصالحها الى الخطر مما ادى الى خلق مبررات دولية ومنح ذرائع ودفعه باتجاه ظهور تحالفات دولية لتغيير النظام واسقاطه.

كركوك وسقوط النظام

كان لابد لمدينة كركوك ان تكون في مقدمة المدن العراقية التي تواكب حدث سقوط النظام بترقب وخشية اندلاع صراعات ونزاعات قومية وطائفية بغية فرض سياسة الامر الواقع من قبل فئة على الفئات الاخرى، وسعت الاحزاب الكردية على وضع اليد والسيطرة على زمام امور ادارة المدينة وملأ الفراغ الاداري نتيجة انهيار مؤسسات النظام وللأسف بشكل اقصائي واحتكاري وانفرادي من دون السماح لباقي أبناء كركوك بالمشاركة وتتحمل القوات الاميركية جزءاً من المسؤولية في تمكين الكرد على حساب الآخرين، فبدا الحزبان الرئيسيان (الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني) في تقاسم المسؤولية والسلطات في مؤسسات ودوائر المدينة بالتناصف مما أدى إلى إحداث خلل إداري واضح وغير عادل في التعامل مع القوميات الأخرى وبالتالي سبب تشنجا سياسيا واحتقانا قوميا ألقى بظلاله على شارع كركوك.

وهذه السياسة ولدت الإحساس بالتهميش والإقصاء وعدم مشاركتهم في صنع القرارات وتوزيع المهام نتيجة عدم احتواء أو احتضان الاحزاب التركمانية والتكتلات العربية (كون الساحة العربية في كركوك كانت تخلو من احزاب وكيانات سياسية في حينها).

والخطوة الابرز في تلك السياسات لدى الاحزاب الكردية هي اقدامهم على تشجيع العوائل الكردية بالتوجه نحو كركوك دون الالتفات الى تشخيص هوياتهم الاصلية كونهم من مرحلي المدينة ام لا؟ وهذا ما يؤيده كتاب رسمي صادر من مديرية بلدية كركوك ومعنون الى محافظ المدينة وبتوقيع مديرها الكردي واصفا عودة العوائل الكردية الى كركوك كالجراد المنتشر شاكيا عدم قدرة بلدية كركوك على استيعابهم او توطينهم وبدأت ظاهرة التجاوزات والمخالفات القانونية على اراضي وممتلكات الدولة والمواطنين مما خلف جوا مشحونا زاد من اعتراضات المواطنين وأزّم العلاقات الاجتماعية بين مكونات كركوك.
والموقف السياسي الاخر الذي يعد موقفا استراتيجيا لدى القيادات الكردية هو مطالبتهم المستمرة والمتواصلة بضم كركوك الى كردستان وتركيزهم الدائم على كردستانية كركوك هو الاخر سبب مشاكل سياسية وشحن الشارع بردود فعل كانت صدامية في بعض الأوقات لدى القوى السياسية التركمانية والعربية حول حاضر كركوك ومستقبلها.
وكانت العملية الاولى التي زعزعت الثقة في نفوس المواطنين التركمان والعرب وخلفت ازمة سياسية وادارية هي تشكيل اول مجلس للمحافظة من قبل القوات المتعددة الجنسيات بنسب 6 لكل قومية ثم اضيفت سبعة اعضاء بعنوان (المستقلين) كان جلهم من الكرد ولم يؤخذ بنظر الاعتبار (المستقلين) من القوميتين التركمانية والعربية, فبدأت بوادر الخلافات تظهر على الساحة السياسية وتعتبر هذه العملية البذرة الاولى في هدم العملية الديمقراطية في تشكيل الادارة والمؤسسات الرسمية.

انتخابات ٢٠٠٥م

بعد خروج العراق من دهاليز الدكتاتورية وحكم الحزب الواحد بدأت المكونات السياسية بتنظيم عمليات وبرامج ديمقراطية كان في مقدمتها تشكيل مجلس الحكم والحكومة الانتقالية ومن ثم خوض الانتخابات على مستوى العراق عام ٢٠٠٥م لتشكيل مؤسسات ديمقراطية وبناء دولة الدستور والقانون وتقاسم السلطات، وقد شهدت كركوك كحال المدن الاخرى وقائع الانتخابات بمشاركة جميع مكوناتها الرئيسية ولكن ما يشكل على تلك العملية الصحيحة ديمقراطيا هو انه قد شابته بعض الخروقات القانونية وعمليات التزوير التي تم توثيقها من قبل المفوضية العليا للانتخابات والتي شوهت صورة الولادة الحديثة للعملية السياسية ولم تكن النتائج التي افرزتها تلك الانتخابات متوقعة حتى من قبل الاطراف الكردية حيث صرح احد المسؤولين الكرد قبل اجراء الانتخابات بأن نسبة الكرد في كركوك هي ٤٠% الا ان النتائج ظهرت بنسبة ٦٦% من اصوات الناخبين، ولعل هذا يعد دليلا واضحاً بان ما جرى في كركوك هو مخالفة صريحة للواقع السكاني و للاسس الديمقراطية التي نود ان نبني العراق الجديد عليها.
وقد ادى نتائج تلك الانتخابات الى تشكيل مجلس محافظة غير متوازن باغلبية كردية مما خلق شعورا لدى التركمان والعرب بالاحباط وعدم انسجامها مع متطلبات العملية السياسية الجارية، واحساسهم بالغبن والتهميش في ادارة هذه المحافظة التي لا تستقيم الا بتوافق سياسي من قبل مكوناتها الرئيسية الثلاث.

نظرة على الساحة التركمانية

من خضم هذه الاجواء والاحداث التي ولدتها احداث كركوك بعد ٢٠٠٣ والتي ذكرنا جزءا منها انفا، شهد الوضع السياسي التركماني تحركا نشطا على مستوى الاحزاب السياسية، وتناغموا مع الطروحات الحديثة في عراق ما بعد ٢٠٠٣م وشاركوا بفاعلية في الانتخابات المذكورة بقائمة موحدة في كركوك ضمت جميع القوى السياسية التركمانية.

وبعد مرور عدة اشهر من مشاركتهم الفاعلة والقوية في اجتماعات المجلس وايمانا منهم بضرورة انجاح العملية السياسية وخلق التعايش والوئام بين مكونات كركوك والعمل على بنائها واعمارها وتقديم الخدمات لابنائها ونظرا لعدم حصول التوافق على توزيع المناصب والمهام بين الكتل المشاركة في المجلس وحصرها في القائمة الكردية (محافظ+ معاوني المحافظ+ رئيس المجلس+ نائب رئيس المجلس+ قائممقام) واحساس التركمان والعرب بعدم تحقيق ما يصبون اليه من المطالب والحقوق المشروعة لقومياتهم قامت الكتلتان التركمانية والعربية بمقاطعة اجتماعات المجلس والتي دامت اكثر من سنة وبروز المشاكل السياسية وعدم التوافق على ايجاد ادارة مشتركة والمقاطعة التركمانية والعربية فرضت نفسها على اجندة الهيئات الدولية والاقليمية لمتابعتها وايلاء الاهتمام بها، ولذا اوفدت كثير من المسؤلين الدوليين وفي مقدمتهم الامم المتحدة واميركا والوسائل الاعلامية المؤثرة لتقصي الحقائق والاطلاع عن كثب على الحالة السياسية والادارية في كركوك، واقيمت الندوات والمؤتمرات لدراسة الوضع السياسي في كركوك وايجاد الحلول الوسطية والتوافقية لارضاء جميع المكونات مثل (ندوات ومؤتمرات في اميركا، ندوة في فينسيا والاردن وتركيا) حول كركوك لمعرفة المواقف السياسية للاحزاب المعنية وتوحيد الرؤى وتقريب وجهات النظر حول حاضر كركوك ومستقبلها، وكانت في مقدمة تلك التقارير (تقرير بيكر - هاملتون) و (مجموعة حل الأزمات).
وكان الاجتماع الابرز في الساحة السياسية التركمانية حول كركوك هو (ورشة عمل حول كركوك والموقف التركماني منها) والتي اقيمت في بغداد اوائل شباط ٢٠٠٨م وبمشاركة الاطراف والقوى السياسية الاساسية في الساحة التركمانية باتجاهيها القومي والاسلامي، والتي خرجت بتوصيات ومقررات شملت وحدة الخطاب السياسي والاعلامي ووحدة الموقف التركماني في كركوك ومن المادة ١٤٠ من الدستور الدائم للعراق.

الوضع الاداري لكركوك بعد ٢٠٠٣

تعرضت البنية الإدارية لمحافظة كركوك بعد أحداث التغيير ٢٠٠٣م الى نهب وتخريب شملت جميع الدوائر الرسمية وممتلكات الدولة وشهدت حالة بناء غير مدروس في إعادة تشكيلة البنية الإدارية واعتمدت على تقييم المسؤولين على أساس الانتماء القومي والحزبي وكان في مقدمتها تعيين محافظين اثنين لكركوك أحدهما من الاتحاد الوطني الكردستاني والاخر من الحزب الديمقراطي الكردستاني، فبدأت حالة توزيع وتعيين مدراء لدوائر الدولة بالتناصف بين الحزبين دون الأخذ بنظر الاعتبار ذوي الاختصاصات والكفاءات من القوميات الاخرى، مما ولد شعورا لدى التركمان والعرب غبنا ادريا وتهميشا واضحا يضاف الى التهميش والغبن السياسي الذي تحدثنا عنه.. فبدت السيطرة الكردية السياسية والإدارية واضحة للعيان للمؤسسات الحكومية المحلية.. وكشاهد على ذلك نذكر موضوع تقاسم السلطات وتوزيعها:-

المحافظ:- كردي
رئيس المجلس: كردي
نائب رئيس المجلس: كردي
قائممقام: كردي
معاونين للمحافظ من انتخاب كردي
الدوائر الخدمية بالكامل: كردي (البلديات- بلدية- ماء+ مجاري- منتوجات نفطية- مراكز التموين الغذائية).
المدراء العامون (الصحة- الأجهزة الأمنية- الزراعة، ماعدا مدير التربية) هم من الكرد.

الوضع الامني في كركوك بعد ٢٠٠٣

تزامنا مع الأحداث السياسية والإدارية التي شهدت ولادة غير طبيعية في كركوك، كذلك أثرت هذه الحالة على الوضع الامني والاستقرار فيها، حيث بدا الوضع الأمني بين مد وجزر وهدوء وغليان بسبب الصراعات السياسية والتي أثرت سلبا على الوضع العام وهيأت الارضية للعناصر المتطرفة الى البروز الى واجهة الأحداث، والقيام بعمليات القتل والخطف والتهديد لأصحاب الكفاءات والاختصاصات العلمية كالأطباء والمقاولين والتجار، فبدأت بذلك هجرة غير مسبوقة الى خارج العراق حفاظا على أرواحهم وممتلكاتهم، وزادت العمليات الإرهابية من أوج شدتها مثل عمليات السيارات المفخخة والعبوات الناسفة التي استهدفت جميع المناطق في كركوك، وكانت تستغل ابشع استغلال من قبل الارهابيين وبعض الوسائل الإعلامية المغرضة لبث سموم التفرقة وزيادة لهيب الصراع الاثني والقومي، كإستهدافهم منطقة من قومية معينة دون الأخرى والإيحاء بالاتهام الى الطرف الآخر، وكان هذا من ابرز إسقاطات الصراع السياسي المحتدم بين القوى السياسية العاملة في المدينة والسبب الرئيس يعود الى عدم وجود مؤسسة أمنية خاصة لكركوك تشرف عليها وزارة الامن الوطني في الحكومة الاتحادية تمتاز بأسلوب المهنية والحرفة الامنية لتحقيق الاستقرار، بل اكتفت المحافظة بوجود الاجهزة الامنية للاحزاب الكردية (أسايش) واعتمادها على أفراد هذه المجاميع في متابعة الوضع الامني ووضع الخطط الامنية، هذه الحالة ولدت هي الاخرى قلقا امنيا لدى التركمان والعرب من خلال قيام هذه الاجهزة بالتنسيق مع القوات المتعددة الجنسيات بالمداهمات والاعتقالات تم في بعض مراحلها خرق وانتهاك لحقوق الانسان ومصادرة الاموال بغير وجه حق، وقد تلقت الحكومة المحلية شكاوى عديدة من الاهالي حول هذا الجانب، وتم اخبار وابلاغ الاجهزة المعنية التي كانت لها دور مميز في التقليل من أثار هذه الخروقات.

مقترحات البحث

موقف التركمان من وضع كركوك سياسيا

يرى السياسيون التركمان ان الحل الانسب والأمثل لمشكلة كركوك وتعقيداتها يكمن في ايجاد مشروع توافقي بين مكونات الشعب وجعل كركوك تتمتع بإقليم خاص قائم بذاته يشارك في ادارتها جميع الفئات والشرائح السياسية والقومية، وإناطة مسؤوليات الادارة في دوائر المدينة بشكل متوازن وعادل ينسجم مع طموح وتطلعات كل شرائح مجتمع كركوك، والاعتماد على مبدأ الحوار والتفاوض في حل المشاكل المستعصية والمطروحة على طاولة النقاش وعدم تفرد جهة سياسية او قومية دون الآخر بتقرير مصير كركوك حاضرا ومستقبلا.

رؤية التركمان لإدارة كركوك

يرى التركمان بأن الحل العادل والمتوازن لتقسيم السلطات وتوزيع المسؤوليات بالاعتماد على النسب التي تم الاتفاق عليها بين الكتل السياسية في مجلس المحافظة وهي ٣٢% للكرد و٣٢%

للتركمان و٣٢% و٣٢% للعرب و٤% لبقية المكونات، وهذه النسبة تضمن حقوق كل القوميات وترضي جميع الاطراف.

نظرة التركمان لأمن كركوك

تكمن الحلول الناجعة للوضع الامني في كركوك من وجهة نظر التركمان في ايجاد مؤسسة او دائرة امنية خاصة لكركوك مرتبطة بالحكومة ويشارك في بنائها وادارتها جميع القوميات وبالنسب المتفق عليها بين الكتل السياسية.